

Distr.: General
26 November 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في أعقاب اعتماد مجلس الأمن القرار 2602 (2021)، الذي تم بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثو جويني

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)

[بير لحلو، الجمهورية الصحراوية - 30 تشرين الأول/أكتوبر 2021] اعتمد مجلس الأمن في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 القرار 2602 (2021)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وترفض جبهة البوليساريو رفضاً قاطعاً ما يبيده مجلس الأمن، ولا سيما بعض أعضائه ذوي النفوذ، من تقاعس وصمت مؤسفين، يتجلبان في نص وروح قراره الجديد، الذي يشكل انتكاسة كبرى ستكون لها عواقب وخيمة على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ويشكل اعتماد هذا القرار أيضاً عودة مؤسفة إلى سياسة "ترك الأمور على حالها" لأنه يتجاهل تماماً حالة الحرب المستمرة في الإقليم منذ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 نتيجة للانتهاك الخطير الذي ارتكبه المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، لوقف إطلاق النار المبرم عام 1991 والاتفاقات العسكرية ذات الصلة به.

وإذ لا ينص القرار على أي تدابير عملية تكفل التنفيذ الكامل للولاية التي أنشئت البعثة من أجلها بموجب قرار مجلس الأمن 690 (1991) وتتصدى بقوة لمحاولات المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، الرامية إلى إضفاء الشرعية على الأمر الواقع الاستعماري المفروض بالقوة في الأراضي الصحراوية المحتلة، فإنه بمثابة تشجيع الدولة القائمة بالاحتلال ومكافأتها على سياسة التعنت والعرقلة والعدوان التي تنتهجها.

وبدلاً من اتباع نهج يتسم بالتوازن والشفافية والحياد للتعامل بحزم مع الحقائق الجديدة في الميدان، اختار المجلس للأسف أن يتقاعس كالمعتاد، على الرغم من هشاشة الوضع واحتمال تدهوره بشكل خطير.

وبالتالي، فإن مجلس الأمن حكم منذ الآن بالفشل على مهمة المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية، السيد ستافان دي ميستورا، مما يقوض بشكل خطير آفاق إعادة تنشيط عملية السلام، ويدعم حالة الجمود السائدة، ويترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام تزايد التصعيد والتوتر في المنطقة.

وأمام النقاعس المتكرر الذي أبداه مجلس الأمن، فإن الشعب الصحراوي، الذي اختار الحل السلمي طيلة ثلاثة عقود، يقول بصوت عالٍ وواضح أنه لم يعد أمامه اليوم خيار سوى مواصلة كفاحه المسلح المشروع وتكثيفه للدفاع عن سيادة بلده وضمان التمتع بحقه غير القابل للتصرف أو التفاوض في تقرير المصير والاستقلال.

وفي هذا السياق، فإن جبهة البوليساريو، عملاً بقرارها المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 والقاضي بإعادة النظر في مشاركتها في عملية الأمم المتحدة لإحلال السلام في الصحراء الغربية، تعترم اتخاذ خطوات عملية بشأن مشاركتها فيما يسمى "العملية السياسية"، وكذلك بشأن وجود المراقبين العسكريين التابعين للبعثة المنتشرين في الأقاليم المحررة للجمهورية الصحراوية.

وتؤكد جبهة البوليساريو من جديد أن السبيل الواقعي والعملي الوحيد للمضي قدماً صوب التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم من أجل إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف أو التفاوض في تقرير المصير والاستقلال بحرية وبصورة ديمقراطية وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تذكّر جبهة البوليساريو بالمساعي الحميدة التي اشتركت فيها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تكلفت بوضع خطة التسوية، التي قبلها الطرفان، جبهة البوليساريو والمغرب، في آب/أغسطس 1988 ووافق عليها مجلس الأمن في قرارين اتخذهما بالإجماع، هما القرار 658 (1990)، والقرار 690 (1991)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ولا تزال خطة التسوية هي الاتفاق الوحيد المقبول بين الطرفين، ومن ثم فإن جبهة البوليساريو لن تشارك إلا في "عملية سياسية" تقوم على إعادة تفعيل خطة التسوية وفقاً للقرار 690 (1991)، الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن تأييده الكامل لجهود الأمين العام من أجل قيام الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بتنظيم ومراقبة استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

وتذكّر جبهة البوليساريو كذلك بأن وقف إطلاق النار في عام 1991 جزء لا يتجزأ من خطة التسوية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وبالتالي فهو ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء استفتاء حر ونزيه لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون قيود عسكرية أو إدارية.

ولذلك تعلن جبهة البوليساريو بوضوح أنه لن يكون هناك وقف جديد لإطلاق النار ما دام المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، مستمرا مع الإفلات التام من العقاب في محاولاته الرامية إلى فرض أمر واقع استعماري بالقوة في الأراضي المحتلة للجمهورية الصحراوية وإلى عرقلة الاستفتاء من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.